المعجـم العلمــي المختــص
(المنـهج والمصطلح) (*)

د.جواد حسني سماعنه (**)

[1] توطئـــة

إن أي بحـث عـلمي لا يقـوم على منهج محـدد هـو بلا شك ركام غثّ من المعلومات لا يـربط بينها رابط ولا تفضي إلى النتائج المرجوة مـن هـذا الـبحث. والظاهـرة المصطلحية هـي أكثر من مجرد بحث، وعلى هذا الأساس فإن معالجـتها تحـليلا واستقصـاء وتأليفاً،لا تحتاج فقط إلى منهج (أو منهجية) كما هو معروف لدى الجميـع ولكن إلى توحيد مبادئ هذه المنهجية بكل وسائلها المتاحة وإيجاد ما لم يوجد منها بعدُ.

يسـتعمل في بعـض مراكـز المصـطلحات الدوليـة لهـذا الغـرض مصـطلح الـتقييس (Standardization) ويعـرفه كريسـتيان جالينسـكي(CH. GaInski)بأنـه: اعـتماد قواعـد محـددة في اخـتيار المصـطلحات ووضـعها وترجمـتها، واعـتمادها كذلك في توحيد وتنميط مبادئ المصطلحية ومناهجها.[1]

ويذكـر هيـلموت فيلـبر (H. Felber) نوعين من مظاهر التقييس المصطلحي، وهما: [2]

(أ) تقييـــس مـــبادئ ومـــناهج وضـــع المصطلحات، أي تنميط قواعد العمل ممارسـة وتطـبيقا (الـنظرية الخاصـة لعـــــــلم المصـــــــــطلحات (Terminography) بمـا تشـتمل عـليه مـن معـاجم مختصـة وبـنوك مصطلحات وما إلى ذلك).

(ب) تقييـس(أو تـنميط)المصـطلحات ذاتهـا فــرادى كـــانت أو في شـــكل مجموعـات

(*) نص ا داخلة ال تقدم ا الباحث إ ندوة توحيد منهجية وضع ا صطلح العلمي: (دمشق : 25-28 أكتوبر1999).

(**) خب كتب تنسيق التعريب.

مصطلحية(قوائم،معاجم مختصة، مسارد...).

تأسيساً على هذه الأهمية لمفهوم التقييس فإن توحيد منهجية وضع المصطلح العلمي العربي يبدو أمراً ضرورياً ومطلوباً سواء في وضع المصطلحات أو في إعداد المعاجم المختصة التي تتطلب منهجين أساسيين في تأليفها:

1) منهجية موحدة لوضع المصطلحات، اختياراً وترجمة وتعريباً وما إلى ذلك مما يرد تحت لواء النظرية العامة لعلم المصطلحات (General Theory of Terminology (G T T)) على غرار ما يصدر تباعاً عن المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) من مواصفات مصطلحية مقيّسة كالتوصية (R 704) بعنوان: مبادئ التسمية.[3]

2) منهجية معجمية خاصة بتصنيف المعاجم المتخصصة في سياق ما يعرف بالصناعة المعجمية (Terminography) وقد صدر في شأنها عن المنظمة الدولية للتقييس العديد من التوصيات والمواصفات، كالتوصية(R 919)بعنوان: دليل تحضير المعاجم المصنفة (1).

وسأحاول في هذا البحث أن أتبيّن حدود هاتين القضيتين في المعجم العلمي العربي المختص، وصْفاً وتحليلا ونقدا وتقويما، في عجالة يفرضها الوقت المخصص في مثل هذه المناسبات، وذلك نظراً لما للمعجم المختص من أهمية خاصة في المكتبة المصطلحية العربية والدولية.

[2] المعجم المختص

[2.1] تعريف المعجم المختص

المعجم المختص بصورة عامة هو كتاب يتضمن رصيداً مصطلحياً لموضوع ما، مرتباً ترتيباً معيناً، ومصحوباً بالتعريفات الدقيقة الموجزة، ومعززاً –ما أمكن – ببعض الوسائل البيانية المرافقة(كشافات،سياقات، صور، جداول ...) التي تساعد على توصيل المفهوم إلى المتلقي بأفضل صورة ممكنة.

ويتميز المعجم المختص عن المعجم العام بأن هذا الأخير يعتمد على جمع الألفاظ اللغوية العامة بلا استثناء، بينما يُعنى المعجم المختص بمصطلحات موضوع خاص (فيزياء، طب، فضاء، نبات، جيولوجيا... الخ).

وفي ذلك، يرى جان ساجر وألان راي وجي روندو وغيرهم من علماء المصطلح المحدثين أن المصطلحي عادة ما ينطلق من المفهوم (Concept) لتمييز الكلمة استناداً إلى المقارنة الأونوماسيولوجية بينما يقوم عمل المعجمي اللغوي، بعكس ذلك، أي بالانطلاق من الألفاظ أولا تمهيداً لشرح دلالاتها ومعانيها اعتماداً على المنهج السيماسيولوجي(5).

يقول جي روندو في ذلك:

((في المصطلحية، فإن المسألة ليست معرفة مدلول شكل لساني ما، و لكن المفهوم المحدد بشكل واضح والعلامة اللسانية التي تمثله. ينطلق المصطلحي، بخلاف الإجراءات المعجمية التي يتبعها المعجمي، من المفهوم ليتساءل بعد ذلك عن اسمه(6).))

و قد قادت هذه الملاحظات إلى الفصل التام بين المعجمين العام والمختص فبات من المؤكد أنهما يتمايزان تبعا لما يلي(7) :

(1) تغطية المعجم العام أكبر عدد ممكن من مفردات اللغة، بينما يتقيد المعجم المختص بعدد معين من الألفاظ(المصطلحات)المنتمية إلى موضوع علمي معين.

(2) تمثيل المعجم العام كلَّ فروع المعرفة دون التعمق في جمع ألفاظها، فيما يعالج المعجم المختص قسما واحدا منها.

(3) خدمة المعجم العام معظم القراء والمهتمين، بينما يستهدف المعجم المختص قارئا بذاته كما في حالة المعجم الطبي، والمعجم الزراعي، والمعجم الهندسي وهلم جرا.

[2.2] المعجم العلمي العربي التراثي المختص .

[2.2.1] الرسائل اللغوية ومعاجم الموضوعات

تضمنت حركة التأليف المعجمي في التراث العربي القديم إعداد المعاجم العلمية المختصة تحت تأثير التطور اللغوي و حركة الترجمة و التأليف بين القرنين الثالث و الخامس الهجريين على وجه الخصوص. وقد وصلت بعض المعاجم المختصة حداً من النضج لم يصل إليه الكثير من المعجمات العلمية

المختصة الحديثة، خاصة في مجال الطب و النبات و الأدوية المفردة و المركبة(أي الصيدلة).

وكان ثمة نوع من التأليف اللغوي أقرب إلى المعاجم المختصة منه إلى معاجم اللغة العامة، يُدْعَى (معاجم الموضوعات) التي ألفت على غرار (الرسائل اللغوية) المصنفة في ألفاظ موضوع ما من موضوعات المعرفة العامة.

ومن ذلك ما صُنِّف في موضوعات: خَلْق الإنسان، و خَلْق الحيوان، والحرب والقتال والأدوات المستعملة فيهما، و في النبات. وقد ألف في هذه الموضوعات عدد غير قليل من أئمة اللغة القدامى كالكسائي(216 هـ)وأبي عبيد الهروي (224هـ) و ابن السكيت (244هـ) [8].

وكان قد نهض بفضل هذا النوع من التأليف نوع آخر من المعاجم وهو معجم الموضوعات الذي يجمع بين طابع الرسالة اللغوية و المعجم المختص.

وترجع فكرة إعداد الرسالة اللغوية و معجم الموضوعات إلى العلماء العرب الذين أحرزوا في تأليفهما قصب السبق مقارنة بالأمم الأخرى. [9]

إن أهمية هذا الضرب من التأليف المعجمي المختص تعود إلى طريقة تبويب الألفاظ وإلى طبيعة المعجم الذي يضم مجموعات من المفردات بحسب حقولها الدلالية ووحدة حقول المفاهيم التي يدعو إليها علماء المصطلح المحدثون.

ومن معاجم الموضوعات هذه: (الغريب المصنف)لأبي عبيد الهروي (-224 هـ)،و(كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن السكيت) للتبريزي(-502هـ)،و(أدب الكاتب) لابن قتيبة الدينوري (276 هـ)،و(الألفاظ الكتابية)للهمذاني (320هـ)، و(جواهر الألفاظ)لقدامة بن جعفر(-337 هـ)، و(فقه اللغة وسر العربية)للثعالبي(-429هـ)،و(المخصص) لابن سيده(-458هـ)و(نظام الغريب في اللغة)للربعي الوحاظي (615هـ)...الخ.

وقد اتُّخِذَت هذه المعاجم مصادر أصيلة في تأليف المعاجم العلمية المختصة فيما بعد، مما يستدعي ضرورة التعمق في هذا النوع من

المعجمات نظراً لاشتمالها على حقول لفظية على جانب كبير من الدقة والوعي بفكرة الدلالة والمفهوم. لننظر في الفصل السادس عشر من معجم الثعالبي (فقه اللغة وسر العربية) المعنون بـ (أدواء تدلّ على أنفسها بالانتساب إلى أعضائها)والذي يقع في الباب السادس عشر الخاص بالأمراض والأدواء.يقول الثعالبي: ((العَضَدُ وجع العضد، القَصَرُ وجع القَصَرة،الكُبَاد وجع الكبد،الطَّحَلُ وجع الطحال،المَثَنُ وجع المثانة،رجل مصدور يشتكي صدره،ومبطون يشتكي بطنه،وأَنِفٌ يشتكي أنفه... وهلم جرا) [10].

لقد جمعت هذه المعاجم من دقة الاستخبار والنقل الأمين عما سبقها من المؤلفات ما جعلها حقاً مصادر أصيلة يمكن استثمارها في وضع المصطلح الحديث.

[2.2.2] المعاجم العلمية المختصة

تنوع التأليف المعجمي العلمي التراثي المختص تنوعاً كبيراً لعدة عوامل أهمها تطور النشاط اللغوي وازدياد حركة الترجمة والتأليف العلمي وهما من جملة العوامل التي سارعت كثيراً في بلورة وعي صريح وواضح بأهمية المصطلح إنتاجا وترجمة وتعريبا. وقد أمكننا تعقّب ثلاثة أنماط معجمية مما ينتمي إلى المعجم العلمي المختص في المكتبة المصطلحية العربية القديمة، وهي: على الوجه التالي:

(1.2.2.2) معاجم موسوعية اصطلاحية

ويضم هذا النوع من المعاجم رصيداً مصطلحيا واسعاً لموضوعات معرفية متنوعة وهو السبب الذي دعانا إلى وصفها بالموسوعية، ومن أهمها:

(أ) مفاتيح العلوم للخوارزمي (ت380هـ) الذي يعد أول معجم علمي متخصص في التراث العربي،ويشتمل على مصطلحات موضوعات متنوعة في مجالات العلوم الإنسانية والعقلية وعلوم العجم من فلسفة وطب وهندسة وفلك وكيمياء وميكانيكا وما إلى ذلك.

(ب) المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي (-540

هـ).

(د) التعريفات للجرجاني (-816هـ)

(جـ) الكليات للكفوي (-1094هـ)

(هــ) كشاف اصطلاحات الفنون للتهاوني (ق12هـ)

(2.2.2.2.)- معاجم فنية مختصة

وهي ضرب من المعاجم مصطلحاتها في حالة وسط بن الطابع اللغوي والطابع العلمي مما يمكن نعته بالفني، ومن ذلك:

(أ) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي (-332هـ)

(ب) المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين لسيف الدين الآمدي (-631هـ)

(جــ) معجم اصطلاحات الصوفية لعبد الرزاق الكاشاني (-730هـ).

(3.2.2.2)معاجم علمية مختصة

وهي أرقى ما وصلت إليه حركة التأليف المعجمي المختص في التراث العربي، وينضوي تحت لواء هذا النمط نوعان من المؤلفات:

(1)- معاجم علمية محضة: ومن أهمها ما جاء في النبات والطب والأدوية المفردة والمركبة (صيدلة)، مثل:

(أ) كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة لابن الجزار القيرواني (369هـ)

(ب) التنوير في الاصطلاحات الطبية لأبي منصور الحسن بن نوح القمري (ق 4هـ)

(جـ) الرسالة الألواحية للشيخ الرئيس بن سينا (429هـ)

(د) التيسير في المداواة و التدبير لعبد الملك بن زهر (557هـ)

(هــ) الجامع لمفردات الأدوية و الأغذية لابن البيطار(646هـ).

(2) مؤلفات طبية ذات طابع معجمي .

وهي مؤلفات تتضمن في داخلها معيجمات أو كنانيش أو مسارد مصطلحات معرَّفة أو غير معرفة، ومن أهمها:

(أ) القانون في الطب لابن سينا (-429هـ)

(أ) كتاب المرشد في طب العين للغافقي الأندلسي(-595هـ)

(جــ) المهذب في الكحل المجرب لابن النفيس الدمشقي (- 687 هـ)

(د) الكافي في الكحل لخليفة بن أبي المحاسن

الحلبي (ق 7هـ)

(هــ) كشـف الـرين في أحـوال العـين لابـن الأكفان (-749هـ)

تـبين هذه المعاجم، التي هي غيض من فيض، سعة التأليف المعجمي التراثي المختص وتـنوعه ممـا يدعونـا إلى ضـرورة العـودة إليـه والاسـتفادة مـنه، خاصـة وأن الكـثير من هذه المعجمـات قـد صـدر محققـا ومضـبوطاً، ممـا يسهل الرجوع إليه، هذا فضلا عن دقة المنهج والشـمولية في تأليفهـا، إذ حافظ مؤلفوها على اتـباع قواعـد معجمية واضحة من حيث جمع المادة وترتيبها وتعريفها وما إلى ذلك مما يفتقر إليـه الكـثير مـن المعـاجم المختصـة في العصـر الحديث.

[3. 2] المعجم المختص و علم المصطلح الحديث

كـثر التأليف المعجمي في العصر الحديث كـثرة لا حـدّ لها حتى بات لكل علم معاجمه ولكـل فـرع داخـل هـذا العـلم أو ذاك معـاجم يصـعب حصـرها إذا مـا أخذنـا بعين الاعتبار التـنوع في الـتأليف المعجمـي مـن معـاجم وموسـوعات عـلمية ومسـارد وكشـافات وقوائم مصـــطلحية؛ فـــثمة في الواقـــع كشـــافات ببيـليوغرافية حـاول أصحابها أن يحصـوا ما صدر من المعاجم المختصة الحديثة، ومنها:

- ببـليوغرافيا المعجمات العربية لوجدي رزق غالي وحسين نصار (القاهرة: 1971).
- ببـليوغرافيا المعاجم المختصة لعلي القاسمي و جواد حسني سماعنه نشرت في العددين (20-21)مـن (اللسـان العـربي) وتضم أكـثر مـن سبع مائة مصدر معجمي ما بين معجم وقائمة مصطلحية.

وترجع غزارة التأليف المعجمي، بطبيعة الحـال، إلى كـثرة المصطلحات التي يطرّد رصيدها ازديـاداً يوما بعد يوم على إثر تسارع و تيرة العلوم الحديـثة في القـرن العشـرين وما صاحبها من اكتشافات ومفاهيم مستحدثة.

وقـد سـاهم هـذا الوضـع في تطـور عـلم المصطلح الحديـث الذي ترعرع في أحضان عدد مـن الجامعـات الغـربية وفي العديـد من مراكز البحث العلمي المصطلحي والجمعيات المعجمية، بعد أن كـان عالـة عـلى غـيره من العلوم كاللسانيات

وعلم المعجم العام مثلا.

تبعاً لذلك، يصنف اللغويون المحدثون مباحث علم المعجم في صنفين كبيرين، الأول: نظري ويسمى المعجمية النظرية او علم المفردات (Lexicology) والثاني: تطبيقي وهو الصناعة المعجمية (أو القاموسية)، Lexicography والمبحثان يختصان بمفردات اللغة الطبيعية لا المصطلحات مفردة أو مركبة.

يقابل المعجمية العامة في فرعيها النظري والتطبيقي (علم المصطلحات) المتفرع بدوره إلى مبحثين كبيرين آخرين، الأول: هو المبحث النظري أو النظرية العامة (G T T) وموضوعه جزء من موضوعات علم المصطلح العام، كالبحث في المصطلحات من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها وتقييسها، أما الثاني: فهو المبحث التطبيقي العملي الذي ينضوي تحت لواء النظرية الخاصة لعلم المصطلح ويدخل في إطارها صناعة المعجم المختص أو (المعجمية المختصة) التي يدعوها البعض بـ (المصطلحاتية Terminography).

كما يدخل تحت لواء النظرية الخاصة، كما يذهب إلى ذلك هيلموت فيلبر، ما يلي: (11)

- جمع وتدوين المصطلحات المتصلة بمفاهيم حقل موضوعي ما.
- تدوين البيانات المعجمية الخاصة(البيانات المصطلحية والبيانات المتصلة بها: مصطلحات، تعاريف، شروح، سياقات، علاقات مفهومية، المقابلات باللغات الأخرى.. الخ.
- ترتيب الوحدات المصطلحية في المعاجم المختصة وفي بنوك المصطلحات ومكانز التوثيق.
- دراسة المعاجم المختصة وعرض أقسامها وأجزائها.

وقد قطع المعجم العلمي المختص أشواطاً بعيدة في دقة التأليف وحرفته، ففي المنظمات الدولية المتخصصة كالمنظمة الدولية للتقييس يُصَنَّف المعجم المختص وفقا لمجموعة من المواصفات والمقاييس بدءاً من

مقاس الجذاذة التي يدوَّن فيها المصطلح وبياناته وانتهاء بخزنها في الحاسوب ومعالجتها واسترجاعها في شكل معجمات تقنية دقيقة.

ويضم المعجم المختص عادة رصيداً مصطلحياً أكثر مما تضم القائمة المصطلحية المعرَّفة،(12) بيد أن الأهمية فيه لا ترجع إلى عدد مصطلحاته وإنما إلى المنهج المعجمي المتبع فيه، من تعريف وتوثيق وتقييس، المفتقر إليه عادة في المسرد المصطلحي (13).

وقد يكون المعجم المختص معجما تقنيا (Technical dictionary)، على درجة عالية من الجودة والدقة، مقيَّساً بمعايير مضبوطة تلبية لمواصفات الإنتاج والتسويق، بلغة واحدة أو أكثر، أو يكون معجماً فنياً علمياً ذا طبيعة تأليف خاصة سنتعرفها بعد قليل.

[3] منهج تأليف المعجم العلمي المختص

[1.3] القواعد الأساسية في تأليف المعجم العلمي المختص

في صناعة المعجم العلمي المختص، يتعين اتباع جملة من القواعد العامة وأخرى خاصة قننتها مواصفات منظمة الإيزو الدولية وهي كثيرة ولا يكفي الوقت لعرضها، وسنقوم فقط باستعراض المبادئ الرئيسية التي تكاد تُغَيَّب تماماً في إعداد المعاجم العلمية العربية المختصة الحديثة، وهي: جمع المادة المصطلحية، وتدوين المادة: من حيث الترتيب والتعريف، وملاحق المعجم المختص.

[1.1.3] جمع المادة المصطلحية:

ويدخل في سياق هذه المرحلة: مصادر جمع المادة، ومستويات المادة المصطلحية التي تم جمعها.

(1.1.1.3) مصادر الجمع: تعد هذه المرحلة الأهم في مراحل التأليف المعجمي، إذ يتعين على المعجمي أو اللجنة المكلفة بإعداد المعجم أن تُعنَى بجمع المصادر التي تجرد منها المصطلحات والتعاريف وأن تعتمد على المصادرالمنتقاة ذات الصلة بالموضوع مباشرة وعلى صدقية هذه المصادر وحجيتها في الموضوع. وقد تكون هذه المصادر قوائم مصطلحية ومعاجم مختصة ونصوصاً وبنوك مصطلحات، كما

تكون منشورات وثائقية كالتوصيات والمواصفات والأدلة الصادرة عن هيئات التقييس الدولية والقطرية.

ويتعين على المعجمي أو اللجنة التي تقوم بتصنيف المعجم المختص وضع ثبت بالمصادر المختارة يكون عادة في شكل مجذة قابلة للتعديل والإضافة كلما اقتضى الأمر، يُلْتَزم بها في جمع المصطلحات وتوثيقها طوال مراحل إعداد المعجم.

(3.1.1.2) مستويات المادة المصطلحية

من القواعد المتبعة في تدوين مادة المعجم المختص اتباع خطة واضحة في جمع مداخل المعجم يراعى فيها أمران مهمان، هما: علاقة المادة المصطلحية بموضوع المعجم، وتحديد المستويات اللغوية لمداخل المعجم.

(3.1.1.2.1)علاقة المادة بموضوع المعجم.

تتطلب هذه القاعدة أن تكون المصطلحات، التي تم جمعها من مصادرها، وثيقة الصلة بموضوع المعجم دون أن تزاحمها الكلمات العامة وأشباه المصطلحات أو الجمل المصطلحية التي يمكن فكها إلى مصطلحات مركبة.

ومن تحصيل الحاصل القول إن سوء الجمع وعدم وجود خطة منهجية واضحة في اختيار المادة المصطلحية غالبا ما يقودان إلى تداخل مستويات الجمع وإلى ظهور مصطلحات كثيرة لا علاقة مباشرة لها بموضوع المعجم.

ولتفادي هذه الثغرة المعجمية، يتبع عادة في المؤسسات المصطلحية الدولية كالمنظمة الدولية للتقييس ومكتب اللغة الفرنسية التابع للحكومة الكندية بكيبيك (O L F) قاعدة عمل متضمنة في التوصية (R 919) الصادرة عن الإيزو يتلافى بها الجمع العشوائي لمداخل المعجم ومقابلاته الأخرى سعيا إلى تحقيق مبدأين معجميين مطلوبين، هما: التماسك والاتساق في متن المعجم. وتنص التوصية على ضرورة إعداد صُنافة لموضوعات المعجم ومفاهيمه الأساسية تُرَتَّب ترتيباً علاقيا طبقا لموضوعات المعجم الفرعية بحيث يتم جمع مصطلحات كل فرع وفقا لعلاقته بتلك

الفروع. [14]

يُعَبَّر عن هذه الصُنافة في اللسانيات الحديثة بما يسمى (شجرة الميدان arbre de domaine) التي ينبغي أن تشمل موضوعات المعجم الرئيسية والفرعية، والمصطلحات(أي المفاهيم النوعية)التي تندرج تحت كل موضوع بحسب العلاقات فيما بينها، على أن يعزى كل مصطلح في متن المعجم إلى الفرع الذي ينتمي إليه.

تحقق هذه القاعدة مبدأ هاماً في علم المصطلح وهو جمع المصطلحات على أساس حقول المفاهيم، فالعمل في ضوء هذه القاعدة يكرّس حتما وحدة حقول المفاهيم ومنظوماتها. وفي هذا الصدد، كان هيلموت فيلبير قد ميز بين نوعين من المعاجم المختصة: الأول ما يُعَدُّ على هذا الأساس وتكون المصطلحات فيه مكيفة مفهوميا (concept- oriented items) والثاني ما لا يكون كذلك ويقع تحت عنوان قواميس الترجمة المستعملة في الأغراض العامة. [15]

(2.2.1.1.3) المستويات اللغوية لمداخل المعجم

يراعى في جمع المادة المصطلحية كذلك المستويات اللغوية للمصطلح، فالمصطلحات تختلف لغويا في مصادرها فثمة الأثيل والمشتق والمولد والمعرّب والدخيل والمنحوت والمترجم حرفيا عن لغة أجنبية. ويختلف كذلك تركيبياً، فثمة المصطلح المفرد والمركب والجملة المصطلحية، وهي كلها على درجات من المقبولية والشيوع والصدقية. لذلك، فإن على المعجمي أن يراعي كل ذلك في جمع مصطلحات اللغة التي يمثلها (أي اللغة الهدف) وليس بالضرورة كل لغات المعجم إذا كان المعجم متعدد اللغات. فالمطلوب من الجهة التي تعد المعجم، فرداً أو لجنة، التقيد بمنهج محدد في اختيار المصطلحات العربية مبني على تدرّج في الاختيار والترجمة إلى العربية عند تعذر وجود المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية. من أجل ذلك، حددت المؤسسات المصطلحية، الدولية والعربية، مناهج اختيار المصطلحات وترجمتها، ومن ذلك التوصية (R 704)

التي أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس بعنوان (مبادئ التسمية) وتتضمن منهجية متكاملة يقتدى بها حديثا في المنظمات العاملة في مجال المصطلحات كالإنفوتيرم. ومكتب اللغة الفرنسية بكيبيك اعتماداً على التراتبية التالية: الاشتقاق فالتركيب فالاختصار والاختزال، فتحوير المعنى (بالمجاز)، فالابتكار، وأخيراً الاقتراض من اللغات الأخرى. [16] وفي المجال المصطلحي العربي فإن مستويات الوحدات المصطلحية قد تحددت بالتدرج الذي أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة وورد في وثيقة (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة) التي عقدها مكتب تنسيق التعريب(1981)، وفقا لما يلي: [17]

(أ) تفضيل المصطلح التراثي إذا كان معبّراً عن المفهوم المصطلحي في مجال البحث.

(ب) ترجمة المصطلح الأجنبي دلاليا عند تعذر وجود مصطلح عربي مقابل، أو اللجوء إلى الاشتقاق إذا كان للمفهوم المصطلحي الجديد مادة لغوية قريبة من معنى المصطلح الأجنبي في اللغة العربية.

(حـ) استعمال المجاز – (د) النحت والتركيب المزجي

(هـ) عند تعذر هذه الوسائل، يلجأ إلى التعريب اللفظي وفق قواعد العرب القدامى في ذلك.

[3`1`2] تدوين المادة المصطلحية:

تشتمل هذه المرحلة على خطوتين هامتين هما: ترتيب المداخل وتعريفها.

(3`1`2`1`1) ترتيب مداخل المعجم

الترتيب الألفبائي:

يعد الترتيب الألفبائي أكثر طرائق الترتيب المعجمي شيوعاً في العصر الحديث سواء كانت هذه المعاجم أحادية اللغة أو متعددتها. وقد يكون الترتيب الألفبائي عربياً إذا كانت مداخل المعجم المختص بالعربية، أو أجنبيا إذا كانت مداخله بلغة أجنبية. ويرجع شيوع هذا النوع من الترتيب إلى سهولة استعماله وذلك بمراعاة حروف المصطلح كلها سواء أكان مفرداً أم مركباً، وإلى اليسر الذي يمنحه في ترتيب المصطلحات

المعـربة والدخيـلة، جنـبا إلى جـنب مـع المصـطلحات العـربية الـتي يلاقـي ترتيـبها بطريقة الجذور مشكلات كثيرة معروفة.

ومـن النـتائج السـلبية للترتيب الألفبائي لمصطلحات المعجـم بعثرة المصطلحات المنتمية لـمادة لغويـة واحدة تحت حروف المعجم وهدم وحـدة الحقـل المفهومي الواحد، السبب الذي حـدا بـالمعجميين إلى تضـمين معـاجمهم كشـافات (أو فهـارس) لجـذور الألفـاظ تذكـر فيهـا المصـطلحات العـربية الـواردة في مـتن المعجـم، مجدديـن بذلـك ولاءهـم التقـليدي للترتيب الجذري الذي يناسب كثيراً المعاجم العـربية الـلغوية. كما يذهب معظم المعجميين إلى إعداد كشافات ألفبائية لمصطلحات اللغات المقابـلة لـلغة المدخـل، تضمن في نهاية المعجم لتسهيل العودة إلى المصطلحات غير المدخلية.

(2.1.2.1.3)- الترتيب المفاهيمي

يـتخذ الترتيـب المفاهيمي في المعاجم المختصة نمطـين أساسيين همـا: الترتيب الموضوعاتي المعتمد عـلى التصـنيف وهـو ترتيب مفاهيمي جزئي، والترتيــب المفاهــيمي الكــلي المهيكــل وفقــا لـلعلاقات القائمـة بـين مفـاهيم وحـدات المتن المعجمي.

يـرجع الترتيـب المفاهـيمي الجـزئي إلى نظـام تـأليف معـاجم الموضـوعات العــربية القديمـة، الـذي ظـل معمـولا به مع شيء من الـــتطوير، في العصـــر الحديـــث. فمعجـــم المصـطلحات الجغـرافية (مـثلا) قـد تصـنف مصـــطلحاته تحـــت فـــروع عديـــدة مـــثل: الجيومورفولوجيـــا، والجغـــرافية المـــناخية، والجغـرافية الاقتصـادية، وجغرافية العمران، والجغـــرافية السياســـية، والخـــرائطية، والجغـرافية العملية، والجغرافية التاريخية، والســـلالات البشـــرية، والأنـــثروبولوجيا الاجـتماعية الخ، مـع تـرتيب المصـطلحات ألفبائيا أو غيره تحت كل فرع (18).

أما الترتيب المفاهيمي الكلي فهو أحدث أنمـاط الترتيب في المعاجم المختصة، وغالبا ما يستعمل في المعاجم المصنّفة التقنية التي تعدها هيـئات الـتقييس القطـرية والدوليـة كالمـنظمة الدوليـة للـتقييس. إن أسـاس الـتأليف في هذا المعجـم يقـوم عـلى وضـع المصطلحات بحسب

العلاقات القائمة بينها منطقيا أو وجوديا، بترقيم معين كالترقيم العشري الدولي (U D C). وفي كل الأحوال فإن هذا النوع من المعاجم غالباً ما يُذَيَّلُ بكشاف ألفبائي تذكر فيه المصطلحات مصحوبة بأرقام الصفحات أو أرقام المفاهيم الواردة في متن المعجم. ومن أفضل المعاجم الأجنبية المرتبة مفاهيميا معجم شلومان المؤلف بست لغات (1920–1930) ومعجم فوستر التقني.

(2.2.1.3) تعريف المداخل المعجمية:

يعد تعريف المصطلحات آكد سمات المعجم المختص، وبدون ذلك يظل المعجم محدود الفائدة أقرب إلى المسرد منه إلى المعجم.

ويؤكد علماء المصطلح المحدثون أن التعريف المصطلحي يحقق ثلاثة أمور ضرورية للمصطلحات، هي:

(أ) وضع المصطلح في موضعه الحقيقي من بنية المعرفة، مما يؤدي إلى فهم مقصده (Intention)، وهو ما يسمى بالتعريف المصطلحي.

(ب) تثبيت المعنى الخاص بالمصطلح، وهو ما يسمى بالتعريف المقصدي أو (التعريف بالقصد) المستعمل من طرف المختصين.

(ج) إعطاء غير المتخصص درجة معينة من فهم المصطلح وهو ما يدخل في إطار التعريف الموسوعي.

يختلف التعريف المصطلحي، وهو أفضل أنواع التعريف في مجال المعاجم المتخصّصة، عن التعريف اللغوي العام، فهو يتسم بالدقة والإيجاز اعتماداً على مبدإ الترتيب التدريجي للسمات الدلالية التي تمكّن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من العلاقات ومبدإ حصر العناصر السياقية المكونة لمرجعه أي لمسمى المصطلح.[20]

فالتعريف المصطلحي كما يتصوره ولفجانج نيدوبيتي مرتبط بتحديد سمات التصور (المفهوم) وبالخصائص الأساسية للمسمى ذات الصلة الوثيقة بعملية تعرف التصور في إطار منظومة تصورية معينة، بل ويلزم اختيار الخصائص المميزة وفقا لملاءمتها منظومة التصورات. فخاصية مفهوم السمكة

مثلا يشمل مجموعة من الخاصيات هي: حيوان/ فقري يعيش في الماء/زعنفي.[21]

وهو عند هيلموت فيلبر (صيغة لفظية تصف مفهوماً ما بواسطة مفاهيم أخرى ذات علاقة مميزة عن غيره من المفاهيم التي تقع في مجاله، وتحدد موقعه في المنظومة المفاهيمية).[22]

تعني هذه التعريفات أن التعريف المصطلحي ينبغي أن يلبي أربعة شروط هي:

(أ) تحديد المجال المعرفي للمصطلح.

(ب) تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.

(جـ) المصطلح ينبغي أن يُعَرَّفَ مفهوميا.

(د) الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح وليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما.

ويمكن تمثيل الأركان الأربعة في علاقتها بالتعريف المصطلحي بالمثلث أدناه.

المصطلح

المفهوم

المجال

التعريف

[3.1.3] ملاحق المعجم المختص

تعد ملاحق المعجم أحدَ الأجزاء الأساسية للمعجم المختص ومعرِّفات جوهريةً وتضم الأدوات المكملة للمعجم وهي: المقدمة والفهارس والكشافات الألفبائية والجداول واللوحات التي تشتمل على بيانات ومختصرات ورموز وأسماء أعلام مما يتعلق بمتن المعجم وأية صور إيضاحية[23]. وتحتل مقدمة المعجم أهمية قصوى، بين تلك الملاحق، يتعين وجودها في بداية المعجم للتعريف بـ:

(أ) الهدف من تأليف المعجم ودواعيه اللذين يوضحان فئة المستعمل والموضوع وعدد مصطلحات المعجم.

(ب) المصادر المستعملة في المعجم

(حـ) موضوع المعجم وتفريعاته ومفاهيمه الرئيسية.

(د) المنهج الذي اتبعه المؤلف في تأليف المعجم.

(هـ) الطرائق المستعملة في استعمال رموز التدوين والأقواس والفواصل وما إلى ذلك.

(و) الملاحق التي أدرجها المؤلف في نهاية المعجم، وبيان مدى الاستفادة منها.

[4] إشكالات المعجم العلمي العربي المختص منهجا ومصطلحا

هناك إشكالان واضحان خطيران يعتريان المعجم العلمي العربي المختص، الأول يتعلق بقواعد التأليف المعجمي، والثاني بالمصطلحات ذاتها داخل المعجم انطلاقا من مبادئ منهجية وضع المصطلحات وتوحيدها التي هي محور هذه الندوة.

[4. 1] إشكالات المعجم المنهجية

من الواضح لدى تتبع الحركة المعجمية المختصة في الوطن العربي أن إعداد المعاجم المختصة الحديثة يكتنفه العديد من الإشكالات بالنظر إلى القواعد المعجمية التي ذكرناها، ومن أهم هذه الإشكالات ما يلي:

[4.1.1] إشكالات الجمع

تبرز هذه الإشكالات في القضايا التالية:

(1) مصادر الجمع: إذ يلاحظ على كثير من المعاجم العلمية المختصة غياب أي إشارة إلى المصادر التي استعملت في جمع المادة المصطلحية ، وإن حدث ذلك فإنما يحدث عشوائيا، بمعنى غياب المبادئ المنهجية العامة في انتقاء المصادر الحديثة والحجة والوثائق الضرورية للعمل وإمكان اللجوء إلى بنوك المصطلحات الدولية التي يمكن أن تمد الباحث بالمعلومات المصطلحية الضرورية المساعدة في التوثيق والتقييس المصطلحيين.يترتب على هذا، أن المادة المصطلحية المجموعة قد لا تكون متكاملة ومتماسكة وربما أعوزها الكثير من الأمور المطلوبة في مرحلة جمع المصطلحات.

وفي الواقع، فثمة العشرات من المعاجم العربية الصادرة إما بإشارات مقتضبة عامة إلى المصادر التي اعتد بها في جمع المادة، وإما بإغفال ذلك على الإطلاق، ومنها للأسف بعض المعاجم الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب التي تكتفي بإشارات عامة عن مصادر مصطلحاتها.

(2) مشكلات انتماء المادة المصطلحية إلى موضوع المعجم.

يترتب على عدم استيفاء مجذة مصادر المعجم، كمّاً ونوعاً، وعلى عدم تصنيف المصطلحات في مجذة أخرى تبعا لتفريعات المعجم أو لصنافة مفاهيم رئيسية المشكلات الملحوظة التالية:

(أ) تسرب الكثير من الكلمات العامة وأشباه المصطلحات إلى متن المعجم.

(ب) غياب الكثير من المصطلحات المطلوب جمعها، من متن المعجم.

(جـ) عدم وجود انسجام في المتن المصطلحي لفروع موضوع المعجم، إذ يرجع عدم التناسق هذا إلى طريقة الجمع وإلى نوع المصادر التي اتخذها الباحث المعجمي عدة له في إعداد معجمه المختص. وقد تغيب فروع بكاملها من متن معجمه مما يفقده تكامل الوحدة العضوية المتوخاة في أي معجم علمي مختص.

(3) تضارب المستويات اللغوية للمصطلحات العربية.

ومما يلاحظ على المعجم العربي المختص، كذلك، عدم وجود سياسة واضحة لدى مؤلفه في ترجمة المصطلحات واختيارها واشتقاقها وما إلى ذلك من وسائل وضع المصطلحات المتبعة في المجامع اللغوية والعلمية العربية. ولهذا، نرى البعض يسارع إلى التعريب اللفظي أو إلى ترجمة المصطلحات بدلالاتها الحرفية قبل التيقن من وجود بدائل عربية أصيلة لها في المؤلفات المعجمية الأخرى. وربما جاء هذا التسرع إما لجهل البعض بالمصادر العربية الأصيلة وإما ليقينية لا تستند إلى حجة بأن التعريب والتدخيل والنحت في بعض العلوم أولى من غيرها من وسائل الوضع الأخرى، فنرى هؤلاء يصوغون ما غثَّ وسمن من المصطلحات.

والواقع أن هناك معاجم علمية شخصية رائدة ومحاولات لا غبار عليها مثل (معجم العلوم الطبية والطبيعية) لمحمد شرف (القاهرة: 1924)، و(معجم الحيوان) لأمين المعلوف (القاهرة: 1932)، و (معجم الألفاظ الزراعية) لمصطفى الشهابي (القاهرة:

1957)... الخ، لكن هذه المعاجم الرائدة لم تتخذ للأسف نبراساً في العمل المعجمي المصطلحي على الوجه المأمول.

[2.1.4] إشكالات التدوين

(1) إشكالات تعريف المصطلحات

يعد تعريف المصطلحات ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أهم سمات المعجم المختص، وبدونه يظل المعجم ناقصاً قليل الجدوى مما يجعله في دائرة المسارد المصطلحية لا المعاجم المختصة. فالتعريف ميزة أساسية من ميزات المعجم المختص، كما أن الملاحق والصور ونظم الإحالة فيه كلها طرائق في التعريف بمضمون المعجم. والتعريف المصطلحي هو أهم أنواع التعريف وأفضلها لأنه التعريف الذي يمكّن من تفسير مقصد المصطلح ومرجعه وسماته الدلالية في إطار من العلاقات المتبادلة بين المصطلح وسواه من المصطلحات. ولأنه العنصر الأصعب في منظومة تأليف المعجم المختص فإن العديد من مؤلفي المعاجم غالبا ما يتجاوزونه ، مما يؤدي إلى إسقاط أهم خصائص المعجم المختص. إن معظم ما يصدر، مما يسمى معاجم مختصّة في الوطن العربي بما في ذلك معاجم مكتب تنسيق التعريب، لا يعدو أن يكون مسارد أوكشافات أو فهارس نظراً لغياب التعاريف فيها وافتقارها ثانيا إلى منهج متكامل في التأليف المعجمي.

وثمة أنواع أخرى من التعريف تسمى (تعاريف مصاحبة) للتعريف المصطلحي، ومنها (التعريف الإحالي) أي تعريف المصطلح بإحالة معناه على معنى مصطلح آخر في موقع آخر من المعجم لعلاقة دلالية واضحة بين المصطلحيين، كأن يذكر مصطلح(حكم مطلق)ويحال بعد ذلك على مصطلح آخر مثل(استبدادية مطلقة)في مجال القانون[24]. مثل هذا قليل الاعتداد به في معاجمنا المختصة مع أنه ضروري لاستكمال منظومات المفاهيم في المعجم المختص.

وثمة تعريفات في المعاجم العربية المختصة المعرفة هي ضرب من إشكالات التعريف ومنها (التعريف الترادفي) بمعنى تعريف المصطلح العربي بمرادف يوضع بين قوسين

ظـنّاً مـن المؤلـف بـأن هـذا المـرادف كـاف للتعريف بالمصطلح الأساسي.

وهـناك كذلـك (الـتعريف بالترديد) أي الـتعريف بالمصطلح تعريفا نسخيا وإعادة شرح لفظـه الأصـلي بعـبارة مماثـلة كقولنا في(مرض الــتهاب اللــثة) بأنــه (الــتهاب اللثــتين) وكفـى،وفي (مـرض ذات الـرئة) بأنـه (تضخم نسـيج الـرئة)،و(غدانـي)بأنه(الشبيه بالغدي) و(قـنزعة عظم الكاحل)بأنه (العظم القنزعي)[25] وهكذا.

(2) غياب ملاحق المعجم

تعـد ملاحق المعجم المختص كما قلنا من بـين الوسـائل الـتعريفية الهامـة، مثل المقدمة وفهـارس مصـطلحات المعجـم غير المدخـلية، وكشـافات الـرموز والمختصرات وأسماء الأعلام والجـداول والصـور وغـير ذلـك. والواقـع أنـنا غالـبا مـا نكـتفي بالقـليل مـنها في معاجمـنا العـربية المختصـة ، بـل والأدهى من ذلك أن كـثيراً جدا من المعاجم الصادرة لا تشتمل على مقدمـات الـتي هـي المكان الوحيد لذكر المنهج المتـبع في إعـداد المعجم، ولا حتى على قائمة مصـادر المعجـم ممـا يعـد من بدهيات التأليف المعجمي .

[2 . 4] إشكالات المصطلحات

فقـد يحتاج الباحث المعجمي إلى ترجمة بعـض المصـطلحات الأجنـبية الـتي ليـس لها مقـابلات عـربية، من هنا تكون حاجته ماسَّةً إلى اتــباع مــنهجية موحــدة في تــرجمة المصـطلحات، وربمـا اخـتيارها إذا كـان لهـا مـرادفات نتـيجة الترجمـات السـابقة.وعـند اكـتمال المـادة المعجميـة يجد المعجمي ذاته، مـرة أخـرى، أمـام مطـلب منهجي مصطلحي أعمق من مفهوم مبادئ المنهجية الموحدة، أي الحاجـة إلى مـنح موحـد في الـتقييس بـنظام رياضـي إحصـائي يسـري عـلى المصـطلحات وعـلى سائر مراحل إعداد المعجم، مما يتطلب مـنه بـدءاً أن يضـع في جمـلة مصـادره الأدلـة الخاصـة بالـتقييس إضـافة إلى أصـول الحرفة المعجميـة الـتي ينـبغي أن يتوفر عليها. ونظراً لغيـاب هـذه المفـاهيم المـنهجية الموحـدة فقـد أمكـنـنا رصد الإشكالات المصطلحية التالية في متون المعاجم المتخصصة:

[1.2.4] إشكالات صوتية

هناك إشكالان صوتيان لافتان للنظر في المعجم العلمي العربي المختص، هما: (1) مشكلة التعريب اللفظي على مستوى الألفاظ والأصوات(أو الحروف)الصامتة والصائتة.

تطغى هذه الظاهرة بإشكالاتها المُؤرِقَة على ما عداها من إشكالات صوتية، في المعاجم العربية المختصة القديمة والحديثة. فمنذ سيبويه مروراً بشهاب الدين الخفاجي وأبي منصور الجواليقي وغيرهم من لغويين ومعجميين وانتهاء بمحاولات مجمع اللغة العربية بالقاهرة التي سعى من خلالها إلى طرح العديد من الحلول لهذه الظاهرة، فإن هذه الظاهرة ما برحت تضجّ بسلبياتها الخطيرة في مختلف المعاجم العلمية العربية المختصة.

لقد وضع المجمع القاهري منهجية لتعريب الأصوات اللغوية منذ السنوات الأولى لنشأته(1936) ثم أتبعها بملاحق أخرى، لكنها في اعتقادي،لا تكاد تجد من يطبقها تماما.ومن هذه الأصوات اللغوية الصامت(G)الذي يعرّب جيما وغينا وقافا وكافا، والصامت(V)الذي يعرب فاء بثلاث نقط وباء... وهلم جرا.

(2) مشكلة النحت الصوتية.إن النحت بوصفه وسيلة غير مرغوب فيها في صوغ المصطلحات لأسباب لا تخفى على الجميع، يظل هو الآخر نهباً لإشكالات صوتية ناجمة عن طريقة صوغ المنحوتات بأسلوب لا يقبله النظام الصوتي للغة العربية، سواء على مستوى التركيب، أو على مستوى نطق الأصوات. ونعتقد أن هذين العاملين إضافة إلى العامل الدلالي في المنحوتات وراء إخفاق النحت في أن يشكّل وسيلة ملائمة في صوغ المصطلحات.

لننظر في هذه المنحوتات في المجال الطبي ونتأمل مدى مجافاتها لمخارج نطق الأصوات في جهاز النطق البشري،ومخالفتها للنظام المقطعي في اللغة العربية :[27]

اقزهداب: أي التهاب القزحية والهدابى

اعظمحاق: أي التهاب عظمي سمحاقي

اظهرحام : أي التهاب ظهارة الرحم

اظهخصاي: أي التهاب ظهارة الخصية

امحطحال: التهاب ما حول الطحال

[2.2.4] إشكالات صرفية

(1) إشكالات استعمال الصيغ الصرفية: وهي كثيرة بعضها يرجع إلى سوء تقدير طبيعة الدلالة ونوعها في المرجع الذي يعبر عنه المصطلح، نحو فاعل وفاعلة وفاعول وفعّالة ومفعلة ومفعالة كلها تطلق للدلالة على (الحاسوب) فيقال حاسب وحاسبة وحاسوب وحسّابة ومحسبه ومحسابة وهلم جرا.

ومن أكثر هذه الصيغ إثارة للبس صيغ أسماء الآلة التي تتبادل المواقع في التعبير عن المادة الواحدة بشكل لا يقبله علم الدلالة.

(2) اللجوء إلى التراكيب والشروح مع وجود صيغ صرفية محددة، ومن ذلك:

(أ) صيغة (مَفْعَلة) السببية لإفادة الدلالة السببية (مسبب الشيء أو مكوّنه أو مولّده) استعيض عنها في المعجم الطبي الموحد الصادر عن اتحاد الأطباء العرب بشروح مصطلحية في ترجمة العديد من المصطلحات الأجنبية، نحو: [28]

adipogenous : مكوّن الشحم/

nephrogenic: مكوّن كلوي

osteogen: مكوّن العظم.... الخ.

وكان الأحرى أن يوضع بدلا من هذه الشروح على التوالي: مَشْحَمة وَمَكْلَوة وَمَعْظَمة.

(ب) صيغة (افتعال) القياسية التي أقرها مجمع اللغة العربية سابقا في ترجمة المصطلحات الطبية الدالة على الالتهاب وتنتهي باللاحقة (I t i S) في الإنجليزية ،هذه الصيغة لم يلتزم بها، ويعمد بعض المعجميين إلى وضع شروح بدلا منها، نحو: [29]

gastritis: التهاب المعدة /

hepatitis: التهاب الكبد

carditis: التهاب القلب

وكان يمكن صوغ المصطلحات بحسب الصيغة (افتعال) على الشكل التالي: (امتعاد،اكتباد، اقتلاب).

ويبدو لي أن مجمع اللغة العربية نفسه الذي أقر هذه الصيغة قد وقع في المحظور وانتهك القاعدة المذكورة في صوغ العديد من المصطلحات الشبيهة في مثل: (30)

(Sguamous blepharitis) : التهاب الجفن القشري

(Keratitis): التهاب القرنية

وكان الأولى أن يقال بحسب الصيغة القياسية اجتفان قشري، واقتران.

(3) عدم مراعاة التطابق الصرفي الاشتقاقي على امتداد حروف المعجم في التراكيب المصطلحية.

[3.2.4] إشكالات دلالية

ومن هذه الإشكالات وهي كثيرة في المعجم العلمي المختص:

(1) عدم المطابقة الدلالية بين المداخل الأجنبية ونظائرها العربية، ويكون الإشكال أكبر عند إعداد معجم متعدد اللغات حيث تتعذّر المطابقة الدلالية بين لغات المعجم.

(2) عدم التعامل مع المفهوم المصطلحي الذي يختلف عن الدلالة في اللسانيات الحديثة وفي علم المصطلح، فلفظة ما قد تتعدد دلالاتها بينما المصطلح يعبر عن مفهوم واحد، والمفهوم لا يسمى إلاّ بمصطلح واحد.

(3) إغفال نظرية حقول المفاهيم في حصر المصطلحات وتدوينها، الأمر الذي يفضي حتماً إلى إهمال الكثير من المصطلحات وإدخال ما لا يمتّ إلى المعجم بصلة مباشرة.

(4) اللجوء إلى الترجمة الحرفية قبل التحقق من وجود مقابلات عربية أصيلة، مما يقود إلى تعدد الترجمات والترادف المصطلحي.

(5) كثرة المترادفات في المعجم العربي المختص للدلالة على مفهوم واحد.

(6) تعدد معاني المصطلح الواحد في الموضوع الواحد.

[5] خاتمة

ولتفادي هذه الإشكالات، التي أفضنا نسبيا في طرحها، فإن الضرورة تقتضي حتما توحيد وإقرار منهجية واحدة لوضع المصطلحات واختيارها وترجمتها، ومنهجية

معجميـة موحـدة في إعـداد المعجـم العلمي المختص، بالبـناء عـلى مـا ورد مـن مـناهج عـلمية حديـثة في المؤسسـات المصـطلحية الدوليـة شريطة اللجوء إلى التقـنيات الحاسـوبية المتطورة التي تساعد في تحقيـق هـذا الغـرض خاصـة في مجـالي التوثيق والتقييس.

وأخـتم هـنا بالإشـارة إلى ندوتين عقدهما مكـتب تنسيق التعريب لتحقيق بعض من هذا الهـدف: الأولى بالـرباط (1981) تحـت عـنوان: (توحيـد منهجيات وضع المصطلحات العـلمية الجديـدة)، والثانية في رحاب مجمع الـلغة العـربية الأردنـي (1993) بعـنوان (تطويـر منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته). وكان من ضـمن مـا جـاء في الـندوة الـثانية، اقـتراح مـنهجية لتوحيد المصطلحات تقوم على أربعة عناصر هي[31]:

(1) الاطراد والشيوع

(2) يسـر الـتداول (قلة حروف الكلمة الواحدة)

(3) الملاءمة (تفرع المصطلح إلى ميادين مختلفة)

(4) الـتوليد (كـثرة الاشـتقاق مـن المصطلح).

والحـال، فـإن هـذه المـنهجية إذا مـا طبقت بمقاييس عمل محددة وبمنهجية حاسـوبية موحـدة يمكن لها أن تشكل نقطة انطلاق جيدة لتوحيد المصطلحات العربية في العصر الحديث.

وما التوفيق إلاّ بالله،

والسلام

هـوامـش

(1) CH. Galnski , ISO / TC 37. مؤتمـر الـتعاون العـربي في علم المصطلح (أسمـو، أنوربي، إنفوتيرم) تونس: 7-10 يونيو/ حزيران 1986.

ينظر كذلك:

محمـد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمـة المصـطلحات وتوحيدهـا وتـنميطها، ص61 (بـيروت: دار الغـرب الإسـلامي،

19).

(2) H. Felber, Terminology Manual (Infoterm) P. 15-21, Paris (1984).

(3) قامت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بالتعاون مع المعهد القومي التونسي للمواصفات والتنمية الصناعية بترجمة التوصيات المذكورة ووزعت، في هيئة مواد مرقونة على الآلة الكاتبة، على مراكز مصطلحية عديدة (تونس: 1986)

(4) المصدر نفسه.

(5) Juan Sager, A practical course In Terminology processing, P. 55-58. Amsterdam / Philadelphia, 1990.

ينظر كذلك:

Alain Rey, LaTerminologie Noms et Notions, P. 24-40, Paris (1979).

(6) Guy Rondeau , Introduction à la Terminologie ,P.19 (Deuxième editions) gaëtan morin éditeur, Quebec, Canada (1984)

(7) ينظر:

علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص46 (الرياض: جامعة الملك سعود، 1991)

(8) لقد أحصى أحمد الشرقاوي إقبال في مصنفه(معجم المعاجم)من هذه الرسائل اللغوية ثلاثمائة وأربعاً وأربعين رسالة وردت تحت ثلاثة وعشرين موضوعاً.

ينظر:

أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم(تعريف بنحو ألف ونصف ألف من المعاجم العربية التراثية)(بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987)

(9) محمود سليمان ياقوت، معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، ص 33 وغيرها(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994)

(10) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، فقه اللغة وسر العربية تح: سليمان سليم البواب، ص148، (دمشق: دار الحكمة، 1989).

(11) H. Felber ,Terminology Manual ,P. 189-190 , 189-290.

وللتوسع تطلب (الفصول 3-7) من كتاب ساجر:

A Practical course in Terminology processing

(12) تمثل قائمة المصطلحات، التي قد تكون صغيرة أو كبيرة، مصطلحات قطاع معين من العلوم، مرتبة ترتيباً ألفبائياً ومصحوبة بالتعريفات، وتكون المصطلحات فيها بلغة واحدة أو أكثر، ومن ذلك ما ينشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة تباعاً بعنوان: مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع.

(13) المسرد المصطلحي بحسب تعريف المنظمة الدولية للتقيس هو: القائمة المصطلحية التي تقدم سرداً محدود المصطلحات تنتمي إلى ميدان علمي ما وتكون مصحوبة بمقابلاتها في لغة واحدة أو أكثر، ولا تحتوي هذه القائمة على تعريفات .

((أنظر: توصية المنظمة الدولية للتقييس (R 1087) (المعهد القومي التونسي للمواصفات والتنمية الصناعية (تونس: 1986)).

(14) المنظمة الدولية للتقييس، التوصية (R 919)، ص10-11).

(15) H. Felber, op. Cit. P. 239.

(16) Guy Rondeau , op, cit, P. 20.

(17) اللسان العربي، ع 39 (يوليو/حزيران 1995) ص 339-341.

ينظر كذلك:

مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص93 (دمشق: 1965) ط2 مزيد ومنقحة.

(18) كمثال ينظر في:

- المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم، المصطلحات الجغرافية (القاهرة: 1965) 138 صفحة.
- محمود مصطفى الدمياطي ومحمد عبد الجواد، معجم المصطلحات

الزراعية (القاهرة: 1960) 70 ص،
مصور .

(19) A. Rey, La Terminologie : Noms et Notions, P.40.
- J. Sager OP. Cit, P. 48.
- Roxana Sinielnikoff, The Flow of Latest Technical Terminology, Neoterm, Word Specialized Terminology, N° 21-24, P.85

(20) A. Rey, Op.cit,P. 42.

(21) ولفجانج نيدوبيتي ، الدلالية والتصورية ، اللسان العربي، ع29،ص 122-121.

(22) H. Felber, Op. Cit. P. 136.

(23) Idem, Ibid, p, 239.

(24) عبد الواحد كرم، معجم المصطلحات القانونية، ص43 (بيروت: 1987).

(25) J. Sager, Op, cit,P. 42.
والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، معجم مصطلحات علم الحيوان، ص7، ص21(بغداد ، 1976).

(26) J. Sager, Idem, Ibid, P. 123-128.
A.Rey, Op, cit, P. 21.

(27) أمل العلمي، الاصطلاح الطبي من التراث إلى المعاصرة، اللسان العربي، مج 43 (1997)، ص139-143.

(28) اتحاد الأطباء العرب، المعجم الطبي الموحد(إنجليزي- عربي)(بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1978).

(29) م.ن،

(30) مجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع،مج 9 (1965) ص71،ص 77.

(31) هذه المنهجية المقدمة بعناصرها المذكورة وافقت عليها ندوة (تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته) عمان(1993)، باقتراح تقدم به الباحث التونسي الأستاذ محمد رشاد الحمزاوي الذي كان قد ألف كتاباً في هذا الموضوع بعنوان: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها

(بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986).